

## باب الهدنة

معنى « الهدنة » أن يعقد الإمام ، أو نائبه ، عقداً على ترك القتال مدة .  
ويسمى مهادنة ، وموادعة ، ومعاودة .

قوله ﴿ وَلَا يَصِحُّ عَقْدُ الْهُدْنَةِ وَالذِّمَّةِ إِلَّا مِنَ الْإِمَامِ أَوْ نَائِبِهِ ﴾ .  
هذا المذهب . وعليه الأصحاب ، إلا أنه قال في الترغيب : لأحاد الولاية عقد  
الهدنة مع أهل قرية .

وقيل : يجوز عقد الذمة من كل مسلم . وهو احتمال في الهداية .

### فأمرتان

إمراهما : لا يصح عقد الهدنة إلا حيث جاز تأخير الجهاد ، على ما تقدم في  
أول كتاب الجهاد ، على الصحيح من المذهب .

وقال القاضى : يجوز عقد ذلك ونحوه مع القوة أيضاً والاستظهار . انتهى .  
وقال فى الإرشاد ، وعيون المسائل ، والمبهبج ، والمحزر : ويجوز عقد الهدنة مع  
قوة المسلمين واستظهارهم مدة أربعة أشهر . ولا يجوز فوقها .  
وقيل : يجوز والحالة هذه دون عام . وصححه فى النظم .

الثانية : يجوز بمال منا للضرورة ، على الصحيح من المذهب . وعليه الأكثر .  
وقال فى الفنون : يجوز لضعفنا مع المصلحة .

وقال أبو يعلى الصغير : حاجة . وقاله أبو يعلى الكبير فى الخلاف فى المؤلفه .  
قال فى الرعاية الكبرى : ولا يجوز بمال منا .

وقيل : بلا ضرورة ، أو لترك تعذيب أسير مسلم ، أو قتله ، أو أسير غيره ،  
أو خوفاً على من عندهم من ذلك . انتهى .

قلت : هذا القول متعين . والذى قدمه ضعيف أو ساقط .

قوله ﴿ قَمَتِي رَأَى الْمَصْلِحَةَ فِي عَقْدِ الْهُدْنَةِ ، جَازَ لَهُ عَقْدُهَا مُدَّةً مَعْلُومَةً ، وَإِنْ طَالَتْ ﴾ .

هذا الصحيح من المذهب . جزم به في الوجيز ، والمنور .  
قال في المنتخب : يجوز مدة معلومة . وقدمه في الهداية ، والكافي ، والهادي ،  
والحرر ، والفروع ، والرعايتين ، والحاويين . وصححه في الخلاصة وغيرها .  
وعنه لا يجوز أكثر من عشر سنين .

قال القاضي : هذا ظاهر كلام أحمد رحمه الله ، واختاره أبو بكر . وجزم به  
في الفصول . وأطلقهما في المذهب ، ومسبوك الذهب .  
فائدة : يكون العقد لازماً ، على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب .  
وقال الشيخ تقي الدين : ويكون أيضاً جائزاً .

قوله ﴿ فَإِنْ زَادَ عَلَى عَشْرِ بَطَلَ فِي الزِّيَادَةِ ﴾ يعني على الرواية  
الثانية ﴿ وَفِي الْعَشْرِ وَجْهَانِ ﴾

وأطلقهما في المذهب ، والحرر ، والنظم ، والرعاية ، وغيرهم .  
أمرهما : بصح . وهو الصحيح . قال في الهداية ، والفصول ، والمنفى ،  
والشرح ، والفروع ، والحاوي ، وغيرهم : وإن زاد فسكرتفريق الصفقة .  
ويأتي في تفريق الصفقة : أن الصحيح من المذهب : الصحة .

والثاني : لا يصح .

فائدة : وكذا الحكم : لو هادنهم أكثر من قدر الحاجة .

قوله ﴿ وَإِنْ هَادَنَهُمْ مُطْلَقًا لَمْ يَصِحَّ ﴾

هذا المذهب ، وعليه الأصحاب .

وقال الشيخ تقي الدين **بصيح** ، وتكون جائزة . ويعمل بالمصلحة . لأن الله تعالى أمر بنبذ العهود المطلقه وإتمام المؤقتة .

**فأجرة** : لو قال « هادتكم ما شئنا وشاء فلان » لم يصح ، على الصحيح من المذهب .

وقيل : يصح . اختاره القاضي .

ولو قال « نقرمك على ما أقرمك الله » لم يصح . على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب .

وقال الشيخ تقي الدين : يصح أيضاً . وأن معناه في قوله « ما شئنا » .

قوله ﴿ وَإِنْ شَرَطَ شَرْطًا فَاسِدًا كَنَقَضِهَا مَتَى شَاءَ ، أَوْ رَدَّ النِّسَاءَ إِلَيْهِمْ ، أَوْ صَدَقْتِهِنَّ ، أَوْ سَلَّاحِهِمْ ، أَوْ إِذْخَالِهِمُ الْحَرَمَ : بَطَلَ الشَّرْطُ ﴾

إذا شرط في المهاده نقضها متى شاء ، أو رد النساء إليهم ، أو سلاحهم ، أو إدخالهم الحرم : بطل الشرط ، قولاً واحداً . وكذا لو شرط رد صبي إليهم .

قال في الرعاية الكبرى ، وقيل : يميز . وجزم في المعنى ، والشرح : أنه يجوز رد الطفل دون المميز . وقيل : وجزم غيرهم بذلك .

وأما إذا شرط رد مهورهن ، فالصحيح من المذهب : بطلان الشرط ، كما جزم به المصنف هنا .

قال في الفروع : فشرط فاسد على الأصح . قال الناظم : في الأظهر . وعنه لا يبطل .

وقال في الرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير : وإن شرط نقضها متى شاء ، أو كذا أو كذا ، أو رد مهرها في رواية : بطل الشرط .

وذكر في المبهج رواية : برد مهر من شرط ردها مسلمة . وهو أنه لا يلزم ذلك . كما لو لم يشترط . ذكره في [ آخر ] الجهاد في فصل أرض العنوة والصلح .

وأما العقد حيث قلنا يبطل الشرط : ففي بطلانه وجهان . وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والخلاصة ، والمعنى ، والشرح ، والحرر ، والفروع ، والنظم ، والرعايتين ، والحاويين ، وغيرهم .  
قال في الهداية ، والحاوي ، والمصنف ، والشارح ، وابن منجا ، وغيرهم :  
بناء على الشروط الفاسدة في البيع .

قال المصنف ، والشارح : إلا فيما إذا شرط نقضها متى شاء . فينبغي أن لا يصح العقد ، قولاً واحداً . وظاهر الوجيز صحة العقد .

فائرة : لو دخل ناس من الكفار في عقد باطل دار الإسلام معتقدين الأمان كانوا آمنين . ويردون إلى دار الحرب ، ولا يقرون في دار الإسلام . قاله الأصحاب  
قوله ﴿ وَإِنْ شَرَطَ رَدَّ مَنْ جَاءَ مِنَ الرِّجَالِ مُسْلِمًا جَازَ ﴾  
قال الأصحاب : جاز ذلك لحاجة .

﴿ وَلَا يَمْنَعُهُمْ أَخْذُهُ وَلَا يَجْبِرُهُ . وَلَهُ أَنْ يَأْمُرَهُ سِرًّا بِقِتَالِهِمْ  
وَالْفِرَارِ مِنْهُمْ ﴾

وقال في الترغيب وغيره : يعرض له أن لا يرجع إليهم .

### فوائد

الأولى : لو هرب منهم عبد ليسلم ، فأسلم : لم يرد إليهم . وهو حر . جزم به في الحاويين ، والرعاية الصغرى ، وغيرهم . وقدمه في الكبرى ، وقال وقيل : إن علم أنه يستذل ، وجاء سيده في طلبه . فله قيمته من النية .  
قال : قلت : وكذلك الأمة .

وتقدم ما يشبه ذلك في آخر كتاب الجهاد .

الثانية : يضمن ما أتلفوه لمسلم . ولا يحدون لحق الله تعالى . وإن قتل مسلماً :  
لزمه القود . وإن قذوه حد . وإن سرق ماله : قطع على الصحيح .

قال في الرعاية الكبرى : قطع في الأقيس [ وقيل : لا يقطع صححه في النظم ]  
وأطلقهما في المغنى ، والشرح ، والحاويين ، والرعاية الصغرى .

الثالث قوله ﴿ وَعَلَى الْإِمَامِ حِمَاةٌ مِّنْ هَادِنَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴾

وهذا بلا نزاع ، ويلزمه أيضاً حمايتهم من أهل الذمة .

قوله ﴿ وَإِنْ سَبَّاهُمْ كُفَّارٌ آخَرُونَ : لَمْ يَجْزُ لَنَا شِرَاؤُهُمْ ﴾

هذا الصحيح من المذهب . جزم به في الحرر ، وغيره . وصححه في الفروع  
[ وغيره ] وقده في المغنى ، والشرح ، وغيرهما .

وقيل : يجوز . وهو احتمال في المغنى ، والشرح .

وذكر الشيخ تقي الدين رواية منصوصة : يجوز شراؤهم من سايهم .

فأمرنا

إسراءهما : الصحيح من المذهب : جواز شراء أولاد الكفار المهادين منهم  
وأهلهم . كحربي باع أهله وأولاده . جزم به ابن عبدوس في تذكرته . وقدمه في  
الفروع . وصححه في النظم .

وعنه : يحرم شراؤهم ، كذمي باعهم . وأطلقهما في الحرر ، والرعايتين ،  
والحاويين ، في الأهل والأولاد .

وذكر جماعة من الأصحاب : إن قهر حربي ولده أو ورجه على نفسه وباعه من  
مسلم وكافر . فقيل : يصح البيع .

نقل الشالنجي : لا بأس . فإن دخل بأمان لم يشتر .

وقيل : لا يصح . وإنما يملكه بتوصله بعوض ، وإن لم يكن صحيحاً ، كدخوله  
بغير أمان فراراً منهم ، نص عليه .

قال في الفروع : والمسألة مبنية على العتق على الحربي بالرحم ، هل يحصل أم  
لا . لأنه حكم الإسلام . انتهى .

قال في الرعاية الكبرى : يصح شراء ولد الحر بي منه .  
قلت : إن عتق عليه بالملك فلا . وكذا إن قهر أباه وأمه وملكهما وباعهما .  
وإن قهر زوجته ، وملكها ، وباعها : صح لبقاء ملكه عليها . انتهى .  
ومنعه ابن عبدوس في تذكرته في الزوجة .

الثانية : لو سب بعضهم أولاد بعض وباعوهم ، صح البيع . قاله في الفروع .

قوله ﴿ وَإِنْ خَافَ نَقْضَ الْعَهْدِ مِنْهُمْ : نَبَذَ إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ ﴾

بلا نزاع . ويجب إعلامهم قبل الإغارة عليهم . على الصحيح من المذهب .  
وعليه أكثر الأصحاب . وجزم به كثير منهم . بخلاف الذي إذا خيف منه الخيانة  
لم ينقض عهده .

وقال في الترغيب : إن صدر من المهادنين خيانة . فإن علموا أنها خيانة  
اغتالم ، وإلا فوجهان .

قال الشيخ شمس الدين ابن القيم في الهدى - في غزوة الفتح - إن أهل العهد  
إذا حاربوا في ذمة الإمام وعهده . صاروا بذلك أهل حرب نابذين لعهده . فله  
أن يبيتهم . وإنما يعلمهم إذا خاف منهم الخيانة ، وأنه ينتقض عهد الجميع إذا لم  
ينكروا عليهم .

### فوائد

إمراها : ينتقض عهد النساء والذرية بنقض عهد رجالهم ، تبعاً لهم .

الثانية : لو نقض الهدنة بعض أهلها ، فأنكر عليهم الباقون - بقول أو فعل  
ظاهر ، أو أعلموا الإمام بذلك - كان الناقض من خالف منهم دون غيرهم . وإن  
سكتوا عما فعله الناقض ولم ينكروه ، ولم يكتبوا الإمام : انتقض عهد الكل .  
ويأتى نظير ذلك في نقض العهد .

الثالثة : يجوز قتل رهائنهم إذا قتلوا رهائننا . جزم به ابن عبدوس في  
تذكرته . وقدمه في الرعايتين ، والحاويين .

وعنه لا يجوز ، وأطلقهما في الحرر ، والفروع ، والنظم .  
الرابعة : متى مات الإمام أو عُزِل ، لزم من بعده الوفاء بعقده . على الصحيح  
من المذهب . لأنه عقده باجتهاده . فلا ينتقض باجتهاد غيره .  
وجوز ابن عقيل وغيره نقض ما عقده الخلفاء الأربعة نحو صلح بني تغلب .  
لاختلاف المصالح باختلاف الأزمنة .

## باب عقد الذمة

تنبیه : تقدم أول باب الهدنة : أن عقد الذمة لا يصح إلا من الإمام أو نائبه  
على الصحيح من المذهب . وتقدم هناك قولان آخران .  
فائدة : يجب عقدها إذا اجتمعت الشروط ، مالم يخف غائلة منهم .

قوله ﴿ لَا يَجُوزُ عَقْدُهَا إِلَّا لِأَهْلِ الْكِتَابِ . وَهُمْ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى  
وَمَنْ وَاقَفَهُمْ فِي التَّدِينِ بِالتَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ ، كَالسَّامِرَةِ وَالْفَرَنْجِ ، وَمَنْ  
لَهُ شُبُهَةٌ كِتَابٍ . وَهُمْ الْمُجُوسُ ﴾

لا يجوز عقد الذمة إلا لهؤلاء الذين ذكرهم المصنف . على الصحيح من المذهب  
وعليه جماهير الأصحاب .

وعنه يجوز عقدها لجميع الكفار ، إلا عبدة الأوثان من العرب . نقلها الحسن  
ابن تواب .

وذكر القاضي وجهاً أن من دان بصحف شيث وإبراهيم ، والزبور ، تحل  
نساؤهم ، ويقرون بجزية .

قال في الفروع - في باب المحرمات في النكاح - ويتوجه أخذ الجزية منهم  
ولو لم تحل نساؤهم .

واختار الشيخ تقي الدين في الرد على الرافضى أخذ الجزية من الكل ، وأنه  
لم يبق أحد من مشركى العرب بعد نزول الجزية ، بل كانوا قد أسلموا .

وقال في الاعتصام بالكتاب والسنة : من أخذها من الجميع ، أو سوى بين  
المجوس وأهل الكتاب : فقد خالف ظاهر الكتاب والسنة .

قوله ﴿ فَأَمَّا الصَّابِيُّ فِينظَرُ فِيهِ . فَإِنِ انْتَسَبَ إِلَى أَحَدِ الْكِتَابِيِّينَ  
فَهُوَ مِنْ أَهْلِهِ ، وَإِلَّا فَلَا ﴾

هذا اختيار المصنف ، والشارح ، وجماعة من الأصحاب . وجزم به ابن البناء  
في عقودهم ، وابن منجا في شرحه .

قال في الرعاية الكبرى : والصابيء إن وافق اليهود والنصارى في دينهم  
وكتابهم فهو منهم ، وإلا فهو كعابد وثن .

وقيل : بل يقتل مطلقا إن قال : الفلك حتى ناطق والكواكب السبعة آلهة  
والصحيح من المذهب : أن حكمهم حكم من تدين بالتوراة والإنجيل ، مثل  
السامرة والفرنج .

قال الإمام أحمد : هم جنس من النصارى .

وجزم به في الهداية ، وتذكرة ابن عقيل ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ،  
والحرر ، والنظم ، والرعاية الصغرى ، والحاويين ، وإدراك الغاية ، وتذكرة ابن  
عبدوس وغيرهم : أنهم يوافقون النصارى في حكمهم حكمهم . لكن يخالفونهم  
في الفروع .

قال في الحاوي وغيره - وجزم به في الخلاصة وغيرها - تؤخذ الجزية منهم  
وقدمه في الفروع .

وقال الإمام أحمد أيضاً - في موضع آخر - بلغنى أنهم يسبتون . فإذا أسبتوا  
فهم من اليهود .

ونقل حنبل : من ذهب مذهب عمر فإنه قال : هم بسبتون . جعلهم بمنزلة اليهود

وقال في الترغيب : في ذبيحة الصابئة روايتان . مأخذها : هل هم من النصارى

أم لا ؟ .

فأمره : صفة عقد الذمة أن يقول « أقررتكم بالجزية والاستسلام » أو ما يؤدى

ذلك ، فيقول « أقررتكم على ذلك » أو نحوها . هذا الصحيح من المذهب .

وقيل : يعتبر فيه ذكر قدر الجزية . وفي الاستسلام وجهان . ذكرهما في الترغيب .

قوله ﴿ وَمَنْ تَهَوَّدَ أَوْ تَنَصَّرَ بَعْدَ بَعَثِ نَبِيِّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، أَوْ

وُلِدَ بَيْنَ آبَوَيْنِ لَا تَقْبَلُ الْجِزْيَةَ مِنْ أَحَدِهِمَا فَعَلَى وَجْهَيْنِ ﴾

وهما روايتان . إذا تهود أو تنصر بعد بعث نبينا محمد صلى الله عليه وسلم .

فالصحيح من المذهب : أن الجزية تقبل منه ، وهو ظاهر كلام الخرقي . واختاره

القاضي . وصححه المصنف ، والشارح ، وصاحب التصحيح .

قال في الوجيز : وإن انتقل إلى دين أهل الكتاب غير مسلم أقر . وقدمه

في الفروع .

وعنه لا يقبل [ منه الجزية . ولا تقبل ] منه إلا الإسلام أو السيف . صححه

في النظم . وقدمه في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والخلاصة . وأطلقهما

في الحرر ، والرعايتين ، والحاوى الصغير .

وقال في الرعاية الكبرى : قلت من صار كتابياً بعد عهد النبي صلى الله عليه

وسلم أو جهل وقته لا تقبل جزيته .

تغيب : مفهوم كلام المصنف : أنه لو تهود أو تنصر قبل بعث نبينا صلى الله عليه

وسلم تقبل منه الجزية . وهو صحيح ، وهو المذهب . جزم به في المغنى ، والحرر ،

والشرح ، وغيرهم . وقدمه في الفروع وغيره .

واختار القاضي وغيره في التبصرة أن الجزية لا تقبل منه مطلقا .

وذكر في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،

والترغيب : أنه لو تنصر أو تهود قبل البعثة ، وبعد التبديل : لا تقبل منه الجزية .

وإلا قبلت .

وأطلقه هو والأول في البلغة ، والرعايتين ، والحاوى الصغير .

فأمرة : حكم من تمجس بعد البعثة أو قبلها ، بعد التبديل أو قبله : حكم من تنصر أو تهود ، على ما تقدم . ويأتى الكلام على ذلك بأنهم من هذا في آخر باب أحكام الذمة بعد قوله « وإن تهود نصراني ، أو تنصر يهودى لم يقر » .

قوله ﴿ وَأَمَّا إِذَا وُلِدَ بَيْنَ أَبِيْنِ لَا تَقْبَلُ الْجِزْيَةَ مِنْ أَحَدِهِمَا ﴾

يعنى واختار دين من تقبل منه الجزية . فأطلق المصنف فى قبول الجزية منه وجهين . وأطلقهما فى الرعايتين ، والحاويين ، وإخلاصة .

أمرهما : تقبل منه الجزية ، وتعقله الذمة . وهو المذهب . صححه فى المعنى والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والبلغة ، والتصحيح ، والشرح ، والنظم ، وغيرهم . وقدمه فى الكافى ، والمحرق ، والفروع ، وغيرهم .

والوجه الثانى : لا تقبل منه الجزية . ولا يقبل منه غير الإسلام . ذكره

أبو الخطاب فى بعده .

قوله ﴿ وَلَا تَوْخَذِ الْجِزْيَةَ مِنْ نَصَارَى بَنِي تَغَلَبِ ﴾

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم .

وقيل : تقبل منهم الجزية ، للآية . وكربى منهم لم يدخل فى الصلح إذا بذلها ، على الصحيح . وظاهر المذهب خلافه . قاله الزركشى .

تنبيه : ظاهر كلام المصنف : أنها لا تؤخذ منهم ولو بذلوا . وهو صحيح .

وهو المذهب . وعليه الأصحاب . وقطعوا به .

وفى المعنى - ومن تابعه - احتمال تقبل إذا بذلوا .

فأمرة : ليس للإمام نقض عهدهم وتجديد الجزية عليهم . على الصحيح من

المذهب . لأن عقد الذمة مؤبد ، وقد عقده عمر رضى الله عنه معهم هكذا . وعليه أكثر الأصحاب .

واختار ابن عقيل جواز ذلك . لاختلاف المصلحة باختلاف الأزمنة . وقد فعله عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه . وجعل ذلك جماعة كالخراج والجزية . واختاره الشيخ تقي الدين رحمه الله .  
وجزم القاضي في الخلاف بالفرق . وكلام المصنف في هذا الكتاب وغيره ، يقتضيه .

قوله ﴿ وَيُؤْخَذُ ذَلِكَ مِنْ نِسَائِهِمْ وَصَبْيَانِهِمْ وَمَجَانِينِهِمْ ﴾  
وكذا زمتهم ومكافيفهم ، وشيوخهم ونحوهم . وهذا المذهب في ذلك كله .  
واختاره جماهير الأصحاب . وهو من المفردات . وفيه وجه لا يؤخذ من هؤلاء .  
قال المصنف : هذا أقيس . فالأخوذ منه جزية باسم الصدقة : فصرفه مصرف الجزية .

وقال في الفروع : الأظهر - إن قيل : إنها كالزكاة في المصرف - أخذت من لاجزية عليهم ، كالنساء ونحوهم ، وإلا فلا . انتهى .

فعلى المذهب : لا يؤخذ من فقير ولا ممن له مال غير زكوى .  
قوله ﴿ وَمَصْرَفُهُ مَصْرَفُ الْجِزْيَةِ ﴾

هذا المذهب . اختاره القاضي ، والمصنف . والشارح ، والناظم . وغيرهم .  
وجزم به في المنور . وقدمه في الفروع .

وقال الخرقى : مصرف الزكاة . وهو رواية ثانية عن أحمد . جزم به في الفصول ، وابن عبدوس في تذكرته . وقدمه في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمخلاصة ، والرعابتين ، والحاويين ، وإدراك الغاية . وأطلقهما في المحرر ، والزر كشي .

قوله ﴿ وَلَا تُؤْخَذُ مِنْ كِتَابِي غَيْرِهِمْ ﴾

كمن تنصر من العرب من تنوخ وبهراء ، أو تهود من كنانة وحير ، أو تمجس من تميم ونحوهم

وهذا أحد الوجهين . اختاره المصنف ، والشارح . وذكّر أن أحمد نص عليه .  
وجزم به في الوجيز ، وهو ظاهر كلام الخرقى .

﴿ وقال القاضي : تُؤخَذُ مِنْ نَصَارَى الْعَرَبِ وَيَهُودِهِمْ ﴾ .

كبنى تغلب . وهو المذهب نص عليه . وجزم به في الهداية ، والمذهب ،  
ومسبوك الذهب ، والخلاصة ، والمحرر ، والحاويين ، وتذكرة ابن عبدوس ،  
وإدراك الغاية وغيرهم . وقدمه في الفروع ، والرايعتين . وصححه في النظم .

قال الزركشى : والمنصوص أن من كان من العرب من أهل الجزية ، وأباها  
إلا باسم الصدقة مضعفة ، وله شوكة يخشى الضرر منها : تجوز مصالحتهم على ما صلح  
عليه بنو تغلب . وهو الصواب . وعليه يحمل إطلاق أحمد أولاً ، وإطلاق القاضي  
ومن تبعه . ولهذا قطع به أبو البركات . وعليه استقر قول أبي محمد في المعنى ، إلا  
أنه شرط - مع ذلك - أن يكون المأخوذ بقدر ما يجب عليهم من الجزية أو  
أزيد . وليس هذا في كلام أحمد . ولا مشترط في بنى تغلب . انتهى .

فأمره : يجوز للإمام مصالحة مثلهم ممن يخشى ضرره بشوكة من العرب إذا  
أبى دفعها إلا باسم الصدقة مضعفة . نص عليه . وعليه الأحباب . وجزم به في  
المعنى ، والشرح ، والفروع . وغيرهم .

قوله ﴿ وَلَا جِزْيَةَ عَلَى صَبِيٍّ ، وَلَا أَمْرًا ، وَلَا مَجْنُونٍ ، وَلَا زَمِينَ ،

وَلَا أَعْمَى ﴾

وكذا لا جزية على شيخ فان ، بلا نزاع فيهم .

ويأتى كلام الشيخ تقي الدين .

وكذا لا جزية على راهب ، على الصحيح من المذهب . وعليه الأحباب .

وقيل : عليه الجزية ، وهو احتمال للمصنف ، ولا يبقى بيده مال إلا بلغته

فقط ، ويؤخذ ما بيده . قاله الشيخ تقي الدين .

قال : ويؤخذ منهم ما لنا ، كالرِزْق الذي للديور والمزارع إجمالاً . قال :  
ويجب ذلك .

وقال أيضاً : ومن له تجارة أو زراعة ، وهو مخالط لهم أو معاونهم على دينهم .  
كمن يدعو إليه من راهب وغيره - فإنها تلزمه إجماعاً ، وحكمه حكمهم بلا نزاع .

تغيم : قال المصنف والشارح : الجزية الوظيفة المأخوذة من الكافر لإقامته  
بدار الإسلام في كل عام .

قال الزركشى : وظاهر هذا التفريع : أن الجزية أجرة الدار ، مشتقة من  
جزاه بمعنى قضاها .

قال في الأحكام السلطانية : مشتق من الجزاء ، إما جزاء على كفرهم لأخذها  
منهم صغاراً ، أو جزاء على أمانتنا لهم لأخذها منهم رفقاً .

قال الشيخ تقي الدين : وهذا أصح .

قال الزركشى : وهو يرجع إلى أنها عقوبة أو أجرة .

**قوله ﴿ وَلَا عَبْدٌ ﴾**

هذا الصحيح من المذهب مطلقاً . نص عليه . وحكاه ابن المنذر إجماعاً .

وجزم به في الوجيز وغيره . وقدمه في المغنى ، والشرح ، والفروع ، وغيرهم .  
واختاره أبو بكر ، والقاضى ، والمصنف ، والشارح ، وغيرهم .

وعنه : عليه الجزية إذا كان لكافر . ويحتمله كلام الخرقى . وأطلقهما في

المحرر ، والرعائتين ، والحاويين ، والزركشى .

فأمره : لا تجب على عبد المسلم الذمى . قال المصنف ، والشارح : بغير خلاف

علمناه . وقطع به غيرها .

قال في الفروع : ولا تلزم عبداً . وعنه لمسلم . جزم به في الروضة ، وأنها تسقط

بإسلام أحدها

وفي التبصرة عن الخرقى : تلزم عبداً مسلماً عن عبده .

فعلى المذهب : تلزم المعتق بعضه بقدر ما فيه من الحرية . قاله الأصحاب .

### فأمرتان

إمراهما : فى وجوب الجزية على عبد ذمى أعتقه مسلم أو كافر روايتان  
منصوصتان . وأطلقهما فى الفروع [ فيما إذا كان المعتق مسلماً ] .

إمراهما : تجب عليه الجزية . وهو الصحيح من المذهب ، وهو ظاهر كلام  
كثير من الأصحاب .

قال الزركشى : هذا الصحيح المشهور من الروايتين .  
قال المصنف ، والشارح : وإذا عتق لزمته الجزية لما يستقبل ، سواء كان  
معتقه مسلماً أو كافراً . هذا الصحيح عن أحمد اتهمياً .  
وقال فى الوجيز وغيره : وتؤخذ ممن صار أهلاً لها فى آخر الحول . وهو  
ظاهر ما قدمه فى الحرر ، وجزم به الخرقى .

والرواية الثانية : لاجزية عليه . قال الخلال : هذا قول قديم رجع عنه ووهنها  
وعنه رواية ثالثة : لاجزية عليه إذا كان المعتق له مسلماً .  
الثانية : قال الإمام أحمد : المكاتب عبد فيعطى حكمه .

قوله ﴿ وَلَا فَقِيرٌ يَمَجِّرُ عَنْهَا ﴾

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . نص عليه . وفيه احتمال تجب عليه . ويطلب  
بها إذا أسير ، لأنه من أهل القتال .

فعلى المذهب : لو كان معتملاً وجبت عليه ، على الصحيح من المذهب .  
قال فى الفروع : تجب على الأصح .

قال فى القواعد : أشهر الروايتين : الوجوب ، وجزم به فى الهداية ، والمذهب  
ومسبوك الذهب ، والحاوى الكبير ، والبلغة ، والخلاصة ، والكافى ، والوجيز ،  
وغيرهم .

قال الزركشى : وهى أبعد دليلا . وهو ظاهر ما قطع به فى الرعاية الصغرى ،  
والحاوى الصغير .

وعنه : لاتبج . وهى ظاهر كلام الخرقى . وأطلقهما فى الحرر ، والزركشى .  
وقال فى الرعاية الكبرى : ولا تجب على فقير عاجز لا حرفة له ، أوله حرفة  
لا تكفيه . نص عليه .

وقال فى مكان آخر : وتلزم الفقير المحترف الحرفة التى تقوم بكفايته كل سنة  
فأمره : تجب الجزية على الخنثى المشكل . جزم به فى الحاوى الصغير ،  
وتذكرة ابن عبدوس ، والمغنى ، والشرح . وقدمه فى الرعايتين .  
وقيل : لاتبج عليه .

قال فى الرعاية الكبرى : وهو أظهر . وجزم به فى الحاوى الكبير .  
والكافى . وهذا المذهب . وأطلقهما فى الفروع .  
فعلى القول الثانى : لو بان رجلا أخذت منه للمستقبل فقط ، على الصحيح من  
المذهب . وقطع به من ذكره . منهم القاضى .

وقال فى الفروع : ويتوجه ، وللماضى .  
قوله ﴿ وَمَنْ بَلَغَ أَوْ أَفَاقَ أَوْ اسْتَعْنَى ﴾ وكذا لو عتق . وقلنا :  
عليه الجزية ﴿ فَهُوَ مِنْ أَهْلِهَا بِالْعَقْدِ الْأَوَّلِ ﴾  
هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

قال الزركشى : هذا المشهور . وقدمه فى المغنى ، والشرح ، ونصراه ،  
والفروع . وجزم به فى الحاوى وغيره .

وقال القاضى فى موضع من كلامه : هو مخير بين العقد وبين أن يرد إلى  
مأمنه ، فيجاب إلى ما يختار .

قوله ﴿ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ فِي آخِرِ الْحَوْلِ بِقَدْرِ مَا أُدْرِكَ ﴾

يعنى : إذا بلغ أو أفاق ، أو استغنى في أثناء الحول . وكذا لو عتق في أثناءه على الصحيح من المذهب مطلقاً . وعنه لاجزية على عتيق مسلم . وعنه وعتيق ذمى . جزم به في الروضة .

قوله ﴿ وَمَنْ كَانَ يُحْنَ ثُمَّ يَفِيْقُ : لَفَّقَتْ إِفَاقَتُهُ ، فَإِذَا بَلَغَتْ حَوْلًا أَخَذَتْ مِنْهُ ﴾

هذا الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع ، والمحرم ، والرعايتين ، والحاويين وقدمه في النظم إذا لم يتعسر ضبطه .

وقيل : يعتبر الغالب فيما لا ينضبط أمره .

وقال المصنف ، والشارح : إذا كان يُحْنَ ويفيق : لا يخلو عن ثلاثة أحوال .

أحدها : أن يكون غير مضبوط ، مثل من يفيق ساعة من أيام ، أو من يوم . فيعتبر حاله بالأغلب .

الثانى : أن يكون مضبوطاً مثل من يحن يوماً ، ويفيق يومين ، أو أقل أو أكثر ، إلا أنه مضبوط . فقيه وجهان .  
أمرهما : يعتبر الأغلب من حاله .

والوجه الثانى : تلفق إفاقته . فعلى هذا الوجه : فى أخذ الجزية وجهان .

أحدهما : تلفق أيامه . فإذا بلغت حولاً أخذت منه .

والثانى : يؤخذ منه فى آخر كل حول بقدر ما أفاق منه .

وإن كان يحن ثلث الحول ويفيق ثلثيه ، أو بالعكس ، فقيه الوجهان .

فإذا استوت إفاقته وجنونه ، مثل من يحن يوماً ، ويفيق يوماً ، أو يحن

نصف الحول ، ويفيق نصفه عادة : لفقت إفاقته . لأنه تعذر الأغلب .

الحال الثالث : أن يحن نصف حول ، ثم يفيق إفاقة مستمرة ، أو يفيق نصفه

ثم يحن جنوباً مستمراً . فلا جزية عليه في الثاني . وعليه في الأول الجزية بقدر ما أفاق كما تقدم . انتهى .

قوله ﴿ وَتُقَسَّمُ الْجِزْيَةُ بَيْنَهُمْ . فَيَجْعَلُ عَلَى الْغَنِيِّ ثَمَانِيَةً وَأَرْبَعُونَ دِرْهَمًا وَعَلَى الْمُتَوَسِّطِ أَرْبَعَةً وَعِشْرُونَ دِرْهَمًا . وَعَلَى الْفَقِيرِ اثْنًا عَشَرَ دِرْهَمًا ﴾

وقد تقدم أن مرجع الجزية والخراج إلى اجتهاد الإمام . على الصحيح من المذهب . فله أن يزيد وينقص على قدر ما يراه . فلا تفرغ عليه .

وتفرغ المصنف هنا على القول بأن الجزية مقدرة بمقدار لا يزداد عليه ولا ينقص منه . وهذا التقدير على هذه الرواية لا نزاع فيه . وهو تقدير عمر رضى الله عنه . وجزم به في المحرر ، وغيره .

فأمره : يجوز أن يأخذ عن كل اثني عشر درهما ديناراً ، أو قيمتها . نص عليه ، لتعلق حق الأذى فيها .

قوله ﴿ وَالْغَنِيُّ مِنْهُمْ مَنْ عَدَّهُ النَّاسُ غَنِيًّا فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ ﴾ .

وهو المذهب كما قال . وعليه جماهير الأصحاب . وجزم به في المغنى ، والمحرر ، وغيرهما . وقدمه في المحرر وغيره . وصححه في الخلاصة وغيرها .

وقيل : الغنى من ملك نصاباً ، وحكى رواية .

وقيل : من ملك عشرة آلاف درهم . ذكره الزركشى .

وقيل : الغنى من ملك عشرة آلاف ديناراً . وهى مائة ألف درهم . ومن

ملك دونها إلى عشرة آلاف درهم فتوسط . ومن ملك عشرة آلاف فما دونها فقير . قدمه في الخلاصة .

وأما المتوسط : فهو المتوسط عرفاً . جزم به في الرعايتين ، والحاويين ،

وغيرهم . وتقدم القول الذى قدمه في الخلاصة .

قوله ﴿وَمَتَّىٰ بَدَلُوا الْوَاجِبَ عَلَيْهِمْ لَزِمَ قَبُولَهُ . وَحَرَّمَ قِتَالَهُمْ﴾

ويلزم الإمام أيضاً دفع من قصدهم بأذى . ولا مطمع بالذب عن بدار الحرب  
قال في الترغيب : والمنفردون ببلد غير متصل ببلدنا يجب ذب أهل الحرب  
عنهم ، على الأشبه . انتهى .

ولو شرطنا أن لا نذب عنهم : لم يصح الشرط .

ويأتي ذلك في أثناء الباب الآتي بعده عند قوله « وعلى الإمام حفظهم والمنع  
من أذاهم » .

قوله ﴿وَمَنْ أَسْلَمَ بَعْدَ الْحَوْلِ سَقَطَتْ عَنْهُ الْجَزِيَّةُ﴾

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به في المغنى ، والشرح ، والمحرم  
وغيرهم . بل أكثرهم قطع به . وقدمه في الفروع .  
قال في الإيضاح : لا تسقط بالإسلام .  
قلت : وهذا ضعيف .

ومنع في الانتصار وجوبها أصلاً ، وأنها مراعاة .

قوله ﴿وَإِنْ مَاتَ بَعْدَ الْحَوْلِ أَخَذَتْ مِنْ تَرَكَتِهِ﴾

هذا المذهب . وعليه معظم الأصحاب . منهم الخرقي ، وأبو بكر ، وابن حامد ،  
والقاضي في المجرى ، والأحكام السلطانية ، وغيرهم . وجزم به في الوجيز وغيره .  
وقدمه في المحرم وغيره . وصححه في الفروع وغيره .

قال المصنف والشارح : هذا ظاهر كلام الإمام أحمد رحمه الله .

وقال القاضي في الخلاف : يسقط . ونصره .

تبيين : ظاهر كلام المصنف : أنه لو مات في أثناء الحول : أنها تسقط . وهو

صحيح . وهو المذهب . قدمه في الفروع . وقيل : تجب بقسطه .

### فوائده

الأولى : وكذا الحكم - خلافاً ومذهباً - إذا طرأ مانع بعد الحول، كالجنون

وغيره ،

الثانية : قوله ﴿ تُوَخَّذُ الْجُزْيَةُ فِي آخِرِ الْحَوْلِ ، وَيُمْتَهَنُونَ عِنْدَ أَخْذِهَا .

وَيُطَالُ قِيَامُهُمْ . وَتُجْرُ أَيْدِيهِمْ ﴾ .

قال أبو الخطاب : وبصفعون عند أخذها . نقله الزركشي . ولا يقبل منهم

إرسالها مع غيرهم ، لزوال الصغار عنهم . كما لا يجوز تفريقها بنفسه .

قال ابن منجا في شرحه - على قول المصنف « ويمتهنون عند أخذها » -

فإن قيل : المذكور مستحق ، أو مستحب ؟

قيل : فيه خلاف ، ويتفرع عليه عدم جواز التوكيل إن قيل هو مستحق ،

لأن العقوبة لا تدخلها النيابة . وكذا عدم صحة ضمان الجزية . لأن البراءة تحصل

بأداء الضامن . فتفتوت الإهانة . وإن قيل « هو مستحب » انعكست هذه

الأحكام . انتهى .

وقال في الرعاية الكبرى : وهل للمسلم أن يتوكل لذي في أداء جزيته ،

أو أن يضمنها ، أو أن يحيل الذي عليه بها ؟ يحتمل وجهين . أظهرهما : المنع ، كما

سبق . انتهى .

قلت : فعلى المنع : يعاين بها في الضمان ، والحوالة ، والوكالة .

وأما صاحب الفروع ، وغيره : فأطلقوا الامتئان .

الثالثة : لا يصح شرط تعجيله ، ولا يقتضيه الإطلاق . على الصحيح من

المذهب .

قال الأصحاب : لا نأمن نقض الأمان ، فيسقط حقه من العوض . وقدمه

في الفروع . وعند أبي الخطاب : يصح . ويقتضيه الإطلاق .

قوله ﴿ وَبِحُجُوزٍ أَنْ يَشْتَرِطَ عَلَيْهِمْ ضِيَاةً مَنْ يَمُرُّ بِهِمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴾  
بلا نزاع .

قوله ﴿ وَيُبَيِّنُ أَيَّامَ الضِّيَاةِ وَقَدَرَ الطَّعَامَ وَالْإِدَامَ وَالْعَلْفَ وَعَدَدَ  
مَنْ يُضَافُ ﴾

إذا شرط عليهم الضيافة : فيشترط تبين ذلك لهم . كما ذكره المصنف .  
ويبين لهم المنزل وما هو على الغنى والفقر . على الصحيح من المذهب في ذلك كله .  
اختاره القاضى . وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب . وقدمه في الفروع ، والرعاية  
الكبرى .

وقيل : يجوز إطلاق ذلك كله . وقدمه في الكافى واختاره .

وقيل : تقسم الضيافة على قدر جزيتهم . ذكره في الرعاية [ والهداية ،  
والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمحزر ، والنظم ، والرعاية الصغرى ،  
والحاويين ، وغيرهم . وعبارتهم كعبارة المصنف . وقدمه في الرعاية الكبرى .

وقيل : يجوز إطلاق ذلك كله . وقدمه في الكافى واختاره .

قال فى المعنى ، والشرح : فإن شرط الضيافة مطلقا : صح فى الظاهر .

قال أبو بكر : إن أطلق قدر الضيافة . فالواجب يوم وليلة . وأطلقهما فى الفروع

وقيل : يقسم الضيافة على قدر جزيتهم . ذكره فى الرعاية ، وجزم به فى

المذهب والكافى ، والحاوى الكبير ] .

قوله ﴿ وَلَا يَجِبُ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ ﴾

هذا الصحيح من المذهب . قدمه فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ،

[ والمستوعب ] والخلاصة [ والكافى ] والمحزر [ والنظم ] والفروع ، والحاوى الكبير

وغيرهم .

وقال القاضى : يجب . وصححه المصنف ، والشارح .

وقال في الرعايتين : ويلزم يوم وليلة بلا شرط . وقيل : وأطلقهما في الحاوى الصغير . قال في الرعايتين : ولا يزيد على ثلاثة أيام .

فأمره : لو جعل الضيافة مكان الجزية : صح . على الصحيح من المذهب .  
اختاره القاضى . واقتصر عليه في المغنى . وقدمه في الشرح ونصره . لكن يشترط أن يكون قدرها أقل من الجزية . إذا قلنا الجزية مقدرة الأقل .

وقيل : لا يصح العقد على ذلك . جزم به في الرعاية الكبرى ، والفصول [ وأطلقهما في الفروع ] .

قوله ﴿ وَإِذَا تَوَلَّىٰ إِمَامٌ ، فَعَرَفَ قَدْرَ جَزِيَّتِهِمْ وَمَا شَرِطَ عَلَيْهِمْ :  
أَقْرَبُهُمْ عَلَيْهِ ﴾

وكذا لو قامت بينة بذلك . وكذلك لو كان ذلك ظاهراً . على الصحيح من المذهب . واعتبر في المستوعب ثبوته .

قوله ﴿ وَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ رَجَعَ إِلَىٰ قَوْلِهِمْ ﴾

يعنى : وله تحليفهم .

هذا المذهب . قدمه في المذهب ، ومسبوك الذهب ، والخلاصة ، والمغنى ، والشرح ، والرعايتين ، والحاويين ، وغيرهم . وجزم به في الكافي وغيره .

وعند أبى الخطاب : أنه يستأنف العقد معهم .

قال في الهداية : وعندى أنه يستأنف عقد الذمة معهم ، على ما يودى إليه

اجتهاده . وأطلقهما في الحرر ، والفروع .

فعلى المذهب : إن تبين كذبهم : رجح عليهم .

## باب أحكام أهل الذمة

**فائفة:** لا يجوز عقد الذمة إلا بشرطين : بذل الجزية ، والتزام أحكام الملة من جريان أحكام المسلمين عليهم .

فلذلك قال المصنف ﴿ يَلْزَمُ الْإِمَامَ أَنْ يَأْخُذَهُمْ بِأَحْكَامِ الْمُسْلِمِينَ فِي ضَمَانِ النَّفْسِ وَالْمَالِ وَالْعَرِضِ ، وَإِقَامَةِ الْحُدُودِ عَلَيْهِمْ فِيمَا يَعْتَقِدُونَ تَحْرِيْمَهُ ﴾ .  
وهذا الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم .  
وعنه : إن شاء لم يقر عليهم حد زنى بعضهم على بعض . اختاره ابن حامد .  
ومثله القطع بسرقة بعضهم من بعض .

**قوله** ﴿ وَيَلْزَمُهُمُ التَّمْيِيزُ عَنِ الْمُسْلِمِينَ فِي شِعُورِهِمْ ، بِحَدْفِ مَقَامِ رُءُوسِهِمْ ﴾

قال في الفروع : لا كهادة الأشراف .

قال في الرعاية ، وقيل : هو حلق شعر التحذيف من العذار والنزعتين .

**فائفة:** قوله ﴿ وَكُنَاهُمْ ﴾ . فَلَا يَكْتَسِبُوا بِكُنَى الْمُسْلِمِينَ ، كَأَبِي الْقَاسِمِ ،

وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﴿

وكذا أبو الحسن ، وأبو بكر ، وأبو محمد ونحوها . وكذا الألقاب ، كعز الدين

ونحوه ، يمتعون من ذلك كله قاله الشيخ تقي الدين .

وقد كنى الإمام أحمد طيبياً نصرانياً . فقال : يا أبا إسحاق .

ونقل أبو طالب : لا بأس به . فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأسقف

نجران « يا أبا الحارث ، أسلم تسلم » وقال عمر رضى الله عنه « يا أبا حسان » .

قال في الفروع : ويتوجه احتمال وتخريج بالجواز للمصاحبة . ويحمل ما روى

عليه .

قوله ﴿ وَلَا تَجُوزُ بِدَآءَتِهِمْ بِالسَّلَامِ ﴾

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . وفيه احتمال : تجوز للحاجة .  
قال في الآداب : رأيت بخط الزريراني . وقد قال الإمام أحمد : لا يعجبني .  
فعلى المذهب : لو سلم عليه ، ثم علم أنه ذمى : استحب أن يقول : رد على  
سلامي .

فأمرناه

إمدهما : مثل بداءتهم بالسلاام قوله لهم « كيف أصبحت ؟ وكيف أمسيت ؟  
وكيف أنت ؟ وكيف حالك ؟ » نص عليه . وجوزه الشيخ تقي الدين .  
وقال في الفروع : ويتوجه يجوز بالنية ، كما قاله الخرقى . يقول : أكرمك  
الله ؟ قال : نعم . يعنى بالإسلام .

الثانية : يجوز قوله « هداك الله » زاد أبو المعالي « وأطال بقاءك » ونحوه .

قوله ﴿ وَإِنْ سَلَّمَ أَحَدُهُمْ . قِيلَ لَهُ : وَعَلَيْكُمْ ﴾

يعنى : أنه بالواو - فى « وعليكم » - أولى . وهو المذهب . وعليه عامة الأصحاب .  
قال فى الرعاية الكبرى ، والآداب الكبرى : واختار أصحابنا بالواو .  
قلت : جزم به فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ،  
والخلاصة ، والهادى ، والكافى ، والبلغة ، والشرح ، والنظم ، والوجيز ، وشرح  
ابن منجا ، والرعايتين ، والحاويين ، ونهاية ابن رزين ، ومنتخب الأدمى ،  
وإدراك الغاية ، وتجريد العناية ، وغيرهم .

قال ابن القيم فى بدائع الفوائد : وأحكام الذمة له « والصواب : إثبات الواو .  
وبه جاءت أكثر الروايات . وذكرها النقات الأثبات » انتهى .

وقيل الأولى : أن يقول « عليكم » بلاواو . وجزم به فى الإرشاد ، والمحزر ،  
وتذكرة ابن عبدوس ، وأطلقهما فى الفروع .

### فأمرناه

إمداهما : إذا سلوا على مسلم : لزمه الرد عليهم . قاله الأصحاب .  
وقال الشيخ تقي الدين : يرد تحيته . وقال : يجوز أن يقول له « أهلا وسهلا » وجزم في موضع آخر بمثل ما قاله الأصحاب .  
الثانية : كره الإمام أحمد مصابحتهم . قيل له : فإن عطس أحدهم يقول له « يهديكم الله » قال : إيش يقال له ؟ كأنه لم يره .  
وقال القاضي : ظاهره أنه لم يستحبه ، كما لا يستحب بداءته بالسلام .  
وقال الشيخ تقي الدين : فيه الروايتان . قال : والذي ذكره القاضي : يكره . وهو ظاهر كلام الإمام أحمد رحمه الله ، وابن عقيل . وإنما بقي الاستحباب . وإن شئتمته كافر أجابه .

قوله ﴿ وَفِي تَهْنِئَتِهِمْ وَتَعَزُّيَتِهِمْ وَعِيَادَتِهِمْ : روايتان ﴾

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والكافي ، والمغنى ، والشرح ، والمحزر ، والنظم ، وشرح ابن منجا .  
إمداهما : يحرم . وهو المذهب . صححه في التصحيح . وجزم به في الوجيز ، وقدمه في الفروع .

والرواية الثانية : لا يحرم . فيكره . وقدمه في الرعاية ، والحاويين ، في باب الجنائز . ولم يذكر رواية التحريم .  
وذكر في الرعايتين ، والحاويين رواية بعدم السكرامة . فيباح . وجزم به ابن عبدوس في تذكرته .

وعنه : يجوز لمصلحة راجحة ، كرجاء إسلامه . اختاره الشيخ تقي الدين . ومعناه : اختيار الآجري . وأن قول العلماء : يعاد ، ويعرض عليه الإسلام .

قلت : هذا هو الصواب . وقد عاد النبي صلى الله عليه وسلم صبيًا يهوديًا كان يخدمه . وعرض عليه الإسلام فأسلم .  
نقل أبو داود : أنه إن كان يريد أن يدعوه إلى الإسلام : فنعيم .  
وحيث قلنا : يعزیه . فقد تقدم مايقول في تعزيتهم في آخر كتاب الجنائز ،  
ويدعو بالبقاء وكثرة المال والولد .

زاد جماعة من الأصحاب - منهم صاحب الرعايتين ، والحاويين ، والنظم ،  
وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم - قاصداً كثرة الجزية .  
وقد كره الإمام أحمد الدعاء بالبقاء ونحوه لكل أحد . لأنه شيء فرغ منه .  
واختاره الشيخ تقي الدين رحمه الله .  
ويستعمله ابن عقيل وغيره . وذكروه الأصحاب هنا .

تنبيه : ظاهر قوله ﴿ وَيُمنَعُونَ مِنْ تَعْلِيَةِ الْبُنْيَانِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ ﴾ .  
أنه سواء كان المسلم ملاصقا أو لا . وسواء رضى الجار بذلك أو لا . وهو

صحيح .

قال أبو الخطاب ، وابن عقيل : لأنه حق لله . زاد ابن الزاغوني : يدوم  
بدوام الأوقات ، ولو اعتبر رضاه : سقط حق من يحدث بعده .

قال في الفروع : فدل أن قسمة الوقف قسمة منافع لا تلزم ، لسقوط حق من

يحدث بعده .

قال الشيخ تقي الدين : وكذا لو كان البناء لمسلم وذمي ، لأن ما لا يتم اجتناب

المحرم إلا باجتنابه فمحرم .

فأثرة : لو خالفوا وفعلا وجب هدمه .

قوله ﴿ وَفِي مَسَاوَاتِهِمْ وَجْهَانِ ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، واللذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة

والكافي ، والمعنى ، والبلغة ، والمحرم ، والنظم ، والشرح ، والرايعتين ، والحاويين  
والفروع ، والمذهب الأحمد .

أمرهما : لا ينعون . قال ابن عبدوس في تذكرته : ولا يعلنون على جار  
مسلم . وصححه في التصحيح . وجزم به في الوجيز .

والوجه الثاني : ينعون . جزم به في المنور ، ونهاية ابن رزين ، ونظما .

قوله ﴿ وَإِنْ مَلَكَوْا دَارًا عَالِيَةً مِنْ مُسْلِمٍ لَمْ يَجِبْ نَقْضُهَا ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم .

وقيل : يجب نقضها . وهو احتمال في المعنى وغيره .

ولو انهدمت هذه الدار ، أو هدمت : لم تعد عالية . على الصحيح من المذهب .

وقيل : بلى .

فأمره : وكذا الحكم - خلافاً ومذهباً - لو بنى مسلم داراً عند دورهم دون

بنيانهم .

قوله ﴿ وَيُمنَعُونَ مِنْ إِحْدَاثِ الْكِنَائِسِ وَالْبَيْعِ ﴾ .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : إجماعاً .

واستثنى الأصحاب ما اشترطوه فيما فتح صلحا على أنها لنا .

فأمره : في لزوم هدم الموجود منها في العنوة وقت فتحها وجهان . وهما في

الترغيب : إن لم يُقرَّ به أخذ بجزية ، وإلا لم يلزم .

قال الشيخ تقي الدين : وبقاؤه ليس تملكاً . فيأخذه لمصلحة .

وأطلق الخلاف في المعنى ، والشرح ، والفروع .

أمرهما : لا يلزم . وهو المذهب . صححه في النظم . وقدمه في الكافي .

وإليه مال في المعنى ، والشرح .

والوجه الثاني : يلزم . واختار الشيخ تقي الدين رحمه الله تعالى جواز هدمها مع عدم الضرر علينا .

وقيل : يمنع من هدمها .

قال في الرعاية الكبرى : وهو أشهر . قال في الفروع : كذا قال .

قوله ﴿ وَلَا يُمْنَعُونَ مِنْ رَمِّ شَعَثِهَا ﴾ .

هذا المذهب . جزم به في الهداية ، وإدراك الغاية ، وتجريد العناية ، والكافي وقال : رواية واحدة .

وقال في الرعايتين : هذا أصح . وقدمه في الفروع ، والمحزر ، والنظم ، وغيرهم .

وعنه : المنع من ذلك . اختاره الأكثر .

قال ابن هبيرة : كنعن الزيادة .

قال في المحزر : ونصرها القاضي في خلافه . وأطلقهما في المذهب ، ومسبوك

الذهب ، والحاويين .

قوله ﴿ وَفِي بِنَاءِ مَا اسْتُهِدِمَ مِنْهَا ، وَلَوْ كَلَّمَهَا رِوَايَتَانِ ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والبلغة ، والرعايتين ، والحاويين ، والقواعد الفقهية .

إصداهما : المنع من ذلك . وهو المذهب . صححه في التصحيح . وجزم به في

الوجيز . وقدمه في المحزر ، والفروع ، والكافي ، والنظم . وإليه ميله في المغنى ، والشرح . ونصره القاضي في خلافه .

قال ابن هبيرة : اختاره الأكثر .

قال ناظم المفردات : ويمنع من بنائها إذا انهدمت . وهو من المفردات .

والرواية الثانية : يجوز ذلك . قال في الخلاصة : وبينون ما استهدم ، على

الأصح . وقال في القواعد الفقهية عن الخلاف : بناء على أن الإعادة ، هل هي استدامة أو إنشاء ؟ .

وقيل : إن جاز بناؤها جاز بناء بيعة مستهدمة ببلد فتحناه .  
قال في القواعد : ولو فتح بلد عنوة . وفيه كنيسة منهدة ، فهل يجوز  
بناؤها؟ فيه طريقتان .

أحدها : المنع منه مطلقاً .

والثاني : بناؤه على الخلاف .

### فأمرناه

إبراهيم : حكم المهذوم ظلماً حكم المهذوم بنفسه . على الصحيح من المذهب  
وعليه الأكثر .

وقيل : يعاد المهذوم ظلماً . قال في الفروع : وهو أولى .

الثانية : قوله ﴿ وَيُمنَعُونَ مِنْ إِظْهَارِ الْمُنْكَرِ وَضَرْبِ النَّاقُوسِ وَالْجَهْرِ

بِكِتَابِهِمْ ﴾ .

يعنى : يجب المنع من ذلك كله .

ويعنون أيضاً من إظهار عيد وصليب ، ورفع صوت على ميت .

قال الشيخ تقي الدين : ويعنون من إظهار الأكل والشرب في رمضان .  
واختاره ابن الصيرفي . ونقله عن القاضي .

قال في القواعد الأصولية : وقد يكون هذا مبنياً على تكليفهم . قال :

والأظهر يمنعون مطلقاً ، وإن قلنا بعدم تكليفهم . انتهى .

قلت : هذا مما يقطع به . لأن المنع من إظهار ذلك فقط .

وتقدم نظير ذلك فيمن أبيع له الفطر من المسلمين في أول كتاب الصيام بعد

قوله « وإن رأى هلال شوال وحده لم يفطر » .

قال في الفروع : وإن أظهروا بيع ما كول في رمضان منعوا . ذكره القاضي

ولا يجوز أن يتعلموا الرمي . وظاهره لافي غير سوقنا إن اعتقدوا حله .

ويمنعون أيضاً : من إظهار الخمر والخنزير . فإن أظهرهما أتلفناهما . وإلا فلا .  
نص عليه .

ويمنعون أيضاً من شراء المصحف .

وقال في المنفى ، والشرح ، والرعاية ، وغيرهم : وكتاب حديث . وفيه - زاد  
في الرعاية - وامتهان ذلك ، ولا يصحان . أو ما إليهما أحمد رحمه الله .

وقيل : في الفقه والحديث وجهان .

واقصر في عيون المسائل على المصحف وسنن النبي صلى الله عليه وسلم .

ويكره أن يشتروا ثوباً مطرزاً بذكر الله أو كلامه .

قال في الرعاية ، قلت : ويحتمل التحريم والبطلان .

ويكره للإمام تعليمهم القرآن لا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم .

والمخصوص التحريم ، على ما يأتي قريباً . والأول : المذهب . قدمه في الفروع ،  
وهو اختيار القاضي .

قال في الرعاية : وتعليمهم بعض العلوم الشرعية يحتمل وجهين ، والكراهة  
أظهر . انتهى .

قوله ﴿ وَيُمنَعُونَ مِنْ دُخُولِ الْحَرَمِ ﴾ .

هذا المذهب . نص عليه مطلقاً . وعليه الأصحاب ، ولو غير مكلف .

وقيل : لهم دخوله . وأوماً إليه في رواية الأثرم . ووجه في الفروع احتمالاً

بالمنع من المسجد الحرام لا الحرم ، لظاهر الآية .

وقيل : يمنعون من دخول الحرم إلا لضرورة .

وقال ابن الجوزي : يمنعون من دخوله إلا الحاجة .

قال ابن تيميم ، في أواخر اجتناب النجاسة : ليس للكافر دخول الحرمين

لغير ضرورة . وقطع به ابن حامد .

تبيين : ظاهر كلام المصنف : أنهم لا يمتنعون من دخول حرم المدينة . وهو صحيح . فيجوز . وهو المذهب .

قال في القروع : هذا الأشهر .

قال في الرعاية ، قلت : بإذن مسلم .

وقيل : يمتنعون أيضاً . اختاره القاضي في بعض كتبه . وحكى عن ابن حامد ،

وقدمه في الرعاية الكبرى .

فأرة : قوله ﴿ وَيَمْتَعُونَ مِنَ الْإِقَامَةِ بِالْحِجَازِ ، كَالْمَدِينَةِ وَالْيَمَامَةِ

وَوَيْبَرَ ﴾ .

اعلم أن « الحجاز » هو الحجاز بين تهامة ونجد . مكة ، والمدينة ، واليمامة ، وخبير ، واليئبوع ، وفدك ، وما والاها من قرأها .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : ومنه تبوك ونحوها ، وما دون المنحى .

وهو عقبه الصوان .

قوله ﴿ فَإِنْ دَخَلُوا لِلتِّجَارَةِ لَمْ يُقِيمُوا فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ أَكْثَرَ

مِنْ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ ﴾ .

هذا أحد الوجهين . اختاره القاضي .

والوجه الثاني : لا يقيمون أكثر من ثلاثة أيام . وهو الصحيح من المذهب

جزم به في الوجيز ، والكافي ، والهادي ، والمنور ، ومنتخب الأدمي ، ونهاية

ابن رزين ، ونظمتها . وقدمه في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب

والخلاصة ، والمعنى ، والمحزر ، والشرح ، والنظم ، والرعايتين ، والحاويين ،

وإدراك الغاية ، وتجريد العناية ، وغيرهم .

فعليلهما : إن كان له دين حال أجبر غريمه على وقائه . فإن تعذر وفاؤه ، لطل

أو تغيب . فينبغي أن تجوز له الإقامة ليستوفي حقه .

قلت : لو أمكن الاستيفاء بوكيل : منع من الإقامة .  
وإن كان دينه مؤجلاً لم يمكن من الإقامة . ويوكل من يستوفيه .

قلت : فينبغي أن يمكن من الإقامة إذا تعذر الوكيل .

فأمره قوله ﴿ وَعَنْهُ إِنْ مَرِضَ : لَمْ يُخْرِجْ حَتَّى يَبْرَأَ ﴾ .

يعنى : يجوز إقامته حتى يبرأ . وهذا بلا نزاع .

ويأتى كلامه فى الرعاية . وتجوز الإقامة أيضاً لمن يُمرّضه .

قوله ﴿ وَإِنْ مَاتَ دُفِنَ بِهِ ﴾ .

وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وجزم به فى الهداية ، والمذهب ،

ومسبوك الذهب ، والخلاصة ، والكافى ، والهادى ، والمغنى ، والشرح ، والمحرم

والوجيز ، وغيرهم .

وفيه وجه : لا يدفن به .

وقال فى الرعاية ، قلت : إن شق نقل المريض والميت : جاز إبقاء المريض

ودفن الميت ، وإلا فلا .

قوله ﴿ وَهَلْ لَهُمْ دُخُولُ الْمَسَاجِدِ ؟ ﴾ .

يعنى : مساجد الحِلِّ بإذن مسلم . على روايتين . وأطلقهما فى الهداية ،

والمذهب ، ومسبوك الذهب .

إصرهما : ليس لهم دخولها مطلقاً . وهو المذهب . جزم به فى المنور ، ونظم

نهاية ابن رزين . وقدمه فى الفروع ، والمحرم ، وإدراك الغاية .

قال فى الرعاية : المنع مطلقاً أظهر .

والرواية الثانية : يجوز بإذن مسلم ، كاستجاره لبنائه . ذكره المصنف فى

المغنى ، والمذهب .

قال في الشرح : جاز في الصحيح من المذهب .  
قال في الكافي ، وتبعه ابن منجا : هذا الصحيح من المذهب . وجزم به في  
الوجيز ، ومنتخب الأدمي . وصححه في التصحيح .  
وعنه : يجوز بإذن مسلم إذا كان لمصلحة .  
وقدم في الحاوي الكبير الجواز لحاجة بإذن مسلم .  
تبيين : ظاهر كلام المصنف : أنه لا يجوز لهم دخولها بلا إذن مسلم . وهو  
صحيح . وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وجزم به في الوجيز ، والمنور ،  
ومنتخب الأدمي وغيرهم . وقدمه في الفروع ، والمحرم ، وغيرها .  
قال المصنف ، والشارح : هذا أصح .  
قال في الرعاية : هذا أظهر . وحكى المصنف وغيره رواية بالجواز .  
وعنه : يجوز بلا إذن إذا كان لمصلحة . ذكرها بعضهم .  
وقال في المستوعب : هل يجوز لأهل الذمة دخول مساجد الحل ؟ على روايتين  
فظاهر الإطلاق ، وكلام القاضي : يقتضى جوازه مطلقا ، لسامع القرآن  
والذكر ، ليرق قلبه ، ويرجى إسلامه .  
وقال أبو المعالي : إن شرط المنع في عقد ذمتهم منعوا ، وإلا فلا .  
وروى أحمد عن النبي عليه أفضل الصلاة والسلام « لا يدخل مساجدنا -  
بعد عامنا هذا - غير أهل الكتاب وخدمهم » .  
قال في الفروع : فيكون لنا رواية بالترقية بين الكتابي وغيره .  
تبيين : قال في الآداب الكبرى - بعد ذكره الخلاف - : ظهر من هذا : أنه  
هل يجوز لكافر دخول مساجد الحل ؟ فيه روايتان . ثم هل الخلاف في كل  
كافر ، أو في أهل الذمة فقط ؟ فيه طريقتان . وهذا محل الخلاف ، مع إذن مسلم  
لمصلحة ، أو لا يعتبر . أو يعتبر إذن المسلم فقط ؟ فيه ثلاث طرق . انتهى .

وقال في الفروع ، بعد ذكر الروایتين : ثم منهم من أطلقها - یعنی الروایة الثانية - ومنهم من قيدها بالمصلحة . ومنهم من جوز ذلك بإذن مسلم . ومنهم اعتبرها معاً . انتهى .

فعلى القول بالجواز : هل يجوز دخولها وهو جنب ؟ فيه وجهان . وأطلقهما في [ الفروع و ] الآداب الكبرى و [ الرعاية الكبرى ] في باب الغسل ، والقواعد الأصولية ، والرعاية الصغرى ، في مواضع الصلاة ، والحاوی الصغير . وتقدم هذا هناك .

تغییب : حيث قلنا بالجواز . فإنه مقيد بأن لا يقصد ابتذالها بأكل ونوم . ذكره في الأحكام السلطانية .

### فائدتاه

إحداهما : يجوز استئجار الذمی لعارة المساجد . على الصحيح من المذهب . وجزم به المصنف وغيره .

وكلام القاضي في أحكام القرآن يدل على أنه لا يجوز .

الثانية : يمنعون من قراءة القرآن . على الصحيح من المذهب . نص عليه .

وقال القاضي في التخریج : لا يمنعون .

قال في القواعد الأصولية : هذا يحسن أن يكون مبنياً على أنهم : هل هم مخاطبون بفروع الإسلام ؟ .

ويأتى : هل يصح إصداق الذمیة إقراء القرآن في الصداق ؟ .

قوله ﴿ وَإِنِ اتَّجَرَ ذِمِّيٌّ إِلَى غَيْرِ بَلَدِهِ ، ثُمَّ عَادَ . فَعَلَيْهِ نِصْفُ الْعُشْرِ .

وَإِنِ اتَّجَرَ حَرِّيٌّ إِلَى الْيَنَاءِ ، أَخَذَ مِنْهُ الْعُشْرُ ﴾

هذا المذهب فيها مطلقاً . وعليه أكثر الأصحاب . وجزم به في الحرر ،

والمنور ، والوجيز ، وغيرهم . وقدمه في الفروع ، والمغنى ، والشرح ، وغيرهم .

وذكر في الترغيب وغيره رواية : يلزم الذمى العشر . وجزم به في الواضح .  
وذكر ابن هبيرة عنه يجب العشر على الحربى ، ما لم يشترط أكثر .  
وفي الواضح : يؤخذ من الحربى الخمس .

وقيل : لا يؤخذ من تاجر الميرة المحتاج إليها شيء إذا كان حربياً .  
اختاره القاضى .

وذكر المصنف ، والشارح : أن للإمام ترك العشر عن الحربى إذا رآه مصلحة .  
وقال ابن عقيل : الصحيح أنه لا يجوز أخذ شيء من ذلك إلا بشرط وتراض  
بينهم وبين الإمام .

وقال القاضى فى شرحه الصغير : الذمى - غير التغلبى - يؤخذ منه الجزية .  
وفى غيرها روايتان .

إحداها : لا شيء عليهم غيرها . اختاره شيخنا .

والثانية : عليهم نصف العشر فى أموالهم .

وعلى ذلك : هل يختص ذلك بالأموال التى يتجرون بها إلى غير بلدنا ؟  
على روايتين .

إحداها : يختص بها .

والثانية : يجب فى ذلك ، وفيما لا يتجرون به من أموالهم ونماهم ومواشيهم .

قال : وأهل الحرب إذا دخلوا إلينا تجاراً بأمان : أخذ منهم العشر دفعة

واحدة ، سواء عشروا هم أموال المسلمين ، إذا دخلت إليهم أم لا ؟ .

وعنه إن فعلوا ذلك بالمسلمين فعل بهم وإلا فلا . انتهى .

وأخذ العشر منهم من المفردات . قال ناظمها :

والكافر التاجر إن مرَّ على عاشرنا نأخذ عشرأ انجلى

حتى ولو لم ذا عليهم شرطاً أو لم يبيعوا عندنا ما سقطا

أو لم يكتونوا يفعلون ذلك بنا هذا هو الصحيح من مذهبنا

اتهى .

تفسير : شمل كلام المصنف : الذي التغلبي . وهو صحيح . وهو المذهب .  
قال المصنف ، والشارح : وهو ظاهر كلام الخرق . وهو أقيس . وقدمه في  
الفروع ، والنظم ، والسكافي . وذلك ضعف ما على المسلمين .  
وعنه يلزم التغلبي العشر . نص عليه . وجزم به في الترغيب ، بخلاف ذمي غيره  
وقيل : لاشيء عليه . قدمه في الحرر ، والرعايتين ، والحاويين .  
قال الناظم : وهو بعيد .

### فوائد

إمراها : الصحيح من المذهب : أن المرأة التاجرة كالرجل في جميع ما تقدم  
وعليه جماهير الأصحاب . وقدمه في المغني ، والشرح ، والفروع ، والحرر . وغيرهم .  
قال الزركشي : هذا المذهب .

وقال القاضي : ليس على المرأة عشر ، ولا نصف عشر ، إلا إذا دخلت الحجاز  
تاجرة . فيجب عليها ذلك ، لمنعها منه .

قال المصنف : لا نعرف هذا التفصيل عن أحمد ، ولا يقتضيه مذهبه .

الثانية : الصغير كالكبير ، على الصحيح من المذهب . وقيل : لا يلزمه شيء .

الثالثة : يمنع دينُ الذي نصفَ العشر ، كما يمنع الزكاة ، إن ثبت ذلك بيينة .

الرابعة : لو كان معه جارية ، فادعى أنها زوجته أو ابنته . فهل يصدق أم لا ؟

فيه روايتان . وأطلقهما في الفروع ، والمغني ، والشرح ، والزركشي .

إمراها : يصدق . قدمه في الرعاية الكبرى [ وشرح ابن رزين ] .

قلت : وهو الصواب ، لأن ذلك لا يعرف إلا من جهته .

والثانية : لا يصدق . وقال في الروضة : لا عشر في زوجته وسريته .

قوله ﴿ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْ أَقَلِّ مِنْ عَشْرَةِ دَنَانِيرَ ﴾

هذا الصحيح من المذهب . سواء كان التاجر ذمياً ، أو حريباً . نص عليه .  
وجزم به في الوجيز . وقدمه في الفروع ، والمحزر . وصححه في النظم . واختاره  
القاضي وغيره .

وقيل : لا يؤخذ من أقل من عشرين ديناراً . وهو رواية عن أحمد .  
وأطلقهما في الكافي .

وقيل : تجب في تجارتيهما .

قلت : اختاره ابن حامد . وقدمه في الخلاصة ، والرعائتين ، والحاويين .  
وهو ظاهر كلام الخرقى .

وأطلق الأول والثالث في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب .

وذكر في التبصرة عن القاضي أنه قال : إن بلغت تجارته ديناراً فأكثر  
وجب فيه .

إذا علمت ذلك . فالصحيح أن الحربي مساوٍ للذمي في هذه الأقوال .  
قال في الفروع - بعد أن ذكر هذه الأقوال ، في الذمي - وإن أتجر حربي  
إلينا ، وبلغت تجارته كذمي . انتهى .

ونقل صالح اعتبار العشرين للذمي ، والعشرة للحربي .

وقال القاضي أبو الحسين : يعشر للذمي بعشرة ، وللحربي خمسة . انتهى .

وقيل : يجب في نصف ما يجب في مقداره من الذمي .

قوله ﴿ وَيُؤْخَذُ فِي كُلِّ عَامٍ مَرَّةً ﴾

هذا الصحيح من المذهب . نص عليه . وعليه جمهور الأصحاب . وجزم به  
في الوجيز وغيره . وقدمه في الفروع ، والمحزر ، والهداية ، والمذهب ، ومسبوك  
الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والكافي ، والمغنى ، والشرح ، ونصراه .  
قال في الكافي : هذا الصحيح . وصححه في النظم أيضاً .

وقال ابن حامد : يؤخذ من الحربى كلما دخل إلينا . واختاره الأمدى .  
وقدمه فى الرعايتين ، والحاوى الصغير ، ونهاية ابن رزىن ، ونظمها .

وظاهر الحاوى الكبير : الإطلاق .

فائرة : لا يعشر ثمن الخمر والخنزير . على الصحيح من المذهب . نص عليه .

قدمه فى الفروع ، والحاويين ، والمحزر ، والرعاية الصغرى .

وعنه يعشران . جزم به فى الروضة ، والغنية ، وزادوا : أنه يؤخذ عشر ثمنه ،

وأطلقهما فى الكافى ، والرعاية الكبرى .

وخرج المجد : يعشر ثمن الخمر ، دون الخنزير .

قوله ﴿ وَعَلَى الْإِمَامِ حِفْظُهُمْ ، وَالْمَنْعُ مِنْ أَذَاهُمْ ، وَاسْتِنْقَاذُ مَنْ أُسِرَ مِنْهُمْ ﴾

يلزم الإمام حمايتهم من مسلم وذمى وحربى . جزم به المصنف ، والشارح ،

وصاحب الرعايتين ، والحاويين [ والوجيز ، والمحزر ، وغيرهم .

وأما استنقاذ من أسر منهم : فجزم المصنف هنا بلزومه . وجزم به فى الهداية ،

والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والخلاصة ، والبلغة ، والمحزر ، والوجيز ، والرعايتين

والحاويين [ وغيرهم . وقدمه فى الشرح . وقال : هو ظاهر كلام الخرقى . وقدمه

فى النظم .

وقال القاضى : إنما يجب فداؤهم إذا استعان بهم الإمام فى القتال ، فسبوا .

قال المصنف ، والشارح ، والزركشى : وهو المنصوص عن أحمد .

قوله ﴿ وَإِنْ تَحَاكَمَ بَعْضُهُمْ مَعَ بَعْضٍ ، أَوْ اسْتَمْدَى بَعْضُهُمْ عَلَى

بَعْضٍ : خَيْرٌ بَيْنَ الْحُكْمِ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ تَرْكِهِمْ ﴾ .

هذا إحدى الروايات ، أعنى الخيرة فى الحكم وعدمه ، وبين الاستعداد وعدمه

قال فى المحزر [ والفروع ] وهو الأشهر عنه .

قال الزركشى : وهو المشهور . وجزم به فى الوجيز وغيره . وقدمه فى المنفى ،

والشرح ، والرعايتين ، والحاويين .

وعنه يلزمه الاعداء والحكم بينهم . قدمه في المحرر . وأطلقهما في الكافي .  
وعنه يلزمه إن اختلفت الملة ، وإلا خير . وأطلقهن في الفروع .  
وعنه إن تظالموا في حق آدمي : لزمهم الحكم . وإلا فهو بخير . قال في  
المحرر : وهو أصح عندي .

وقال في الروضة ، في إرث الجوس : بخير إذا تحاكموا إلينا . واحتج بأنه  
التخيير .

قال في الفروع : فظاهر ما تقدم : أنهم على الخلاف ، لأنهم أهل ذمة ، ويلزمهم  
حكمنا لا شريعتنا .

ثيب : متى قلنا له الخيرة : جاز له أن يعدى . ويحكم بطلب أحدهما ، على  
الصحيح من المذهب .

وعنه لا يجوز إلا باتفاقهما ، كما لو كانوا مستأمنين اتفاقاً .

### فائدتاه

إهداهما : لا يحضر يهوديا يوم السبت . ذكره ابن عقيل . أى لبقاء تحريمه .  
وفيه وجهان . أو لا يحضره مطلقاً ، لضرره بإفساد سبته .

قال ابن عقيل : ويحتمل أن السبت مستثنى من عمل في إجارة . ذكر ذلك  
في الفروع ، واقتصر عليه [ قاله في المحرر ، وشرحه ، والنظم ] .

وقال في الرعايتين ، والحاويين : وفي بقاء تحريم يوم السبت عليهم وجهان .  
ويأتى هذا أيضاً في باب الوكالة .

الثانية : لو تحاكم إلينا مستأمنان خير في الحكم وعدمه ، بلا خلاف أعلمه .

قوله ﴿ وَإِنْ تَبَايَعُوا يَبُوعًا فَاسِدَةً ، وَتَقَابَضُوا : لَمْ يَنْقُضْ فِعْلُهُمْ ،  
وَإِنْ لَمْ يَتَقَابَضُوا فَسَخَّه ، سِوَاهُ كَانَ قَدْ حَكَمَ بَيْنَهُمْ حَاكِمُهُمْ أَوْ لَا ﴾  
الصحيح من المذهب : أنهم إذا لم يتقابضوا ببوعهم ، وكانت فاسدة : يفسخها

ولو كان قد أزمهم حاكمهم بذلك . وجزم به في المعنى ، والشرح ، والوجيز ، وغيرهم وقدمه في الفروع وغيره .

وقيل : إذا ترافعوا إلينا ، بعد أن أزمهم حاكمهم بالقبض : نفذ حكمه . وهذا لالتزامهم بحكمه ، لا للزومه لهم .

قال في الفروع : والأشهر هنا : أنه لا يلزمهم حكمه . لأنه لغو . لعدم وجود الشرط . وهو الإسلام . وأطلقهما في الرعايتين .

وقال في الرعاية الكبرى ، وقيل : هما روايتان .

وقال في الحاويين : وإن أزمهم حاكمهم القبض ، احتمال نقضه وإمضاؤه . انتهى .

وعنه في الحجر المقبوضة دون ثمنها : يدفعه المشتري إلى البائع أو وارثه ، بخلاف خنزير . لحرمة عينه . فلو أسلم الوارث فله الثمن . قاله في المبهج ، والمستوعب ، والترغيب ، والرعايتين ، والحاويين ، لثبوته قبل إسلامه . ونقله أبو داود .

قوله ﴿ وَإِنْ تَهَوَّدَ نَصْرَانِيٌّ ، أَوْ تَنَصَّرَ يَهُودِيٌّ : لَمْ يَقْرَ ، وَلَمْ يُقْبَلْ مِنْهُ إِلَّا الْإِسْلَامُ ، أَوَّالِدِينَ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ ﴾

هذه إحدى الروايات . قال ابن منجا في شرحه : هذا المذهب . وجزم به في

الوجيز . وقدمه في الهداية ، والخلاصة ، وإدراك الغاية .

ويحتمل أن لا يقبل منه إلا الإسلام . وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله ، فلا يقر على غير الإسلام .

وعنه يقر مطلقاً ، وهو ظاهر كلام الخرقى . واختاره الخلال ، وصاحبه أبو بكر

وقدمه في الرعايتين ، والحاويين ، والنظم . وأطلقهن في الشرح .

وعنه يقر على أفضل مما كان عليه ، كيهودي تنصر في وجه . ذكره في الوسيلة .

قال الشيخ تقي الدين : اتفقوا على التسوية بين اليهودية والنصرانية ، لتقابلهما

وتعارضهما . وأطلقهن في الفروع ، والحرر ، وتجريد العناية .

### تغييرها

أمرهما : حيث قلنا لا يقر فيما تقدم ، وأبى : هدد وضرب وحبس . على الصحيح من المذهب .

قال ابن منجا : هذا المذهب . واختاره . وجزم به في المحرر ، والفروع . وقدمه في الرعايتين ، والحاويين . ويحتمل أن يقبل . وهو رواية في الشرح . وأطلقهما .

الثاني : حيث قلنا « يقتل » فهل يستتاب ؟ فيه وجهان . وأطلقهما في المعنى ، والشرح .

قلت : الأولى الاستتابة لاسيما إذا قلنا : لا يقبل منه إلا الإسلام .

قوله ﴿ وَإِنْ أَنْتَقَلَ إِلَى غَيْرِ دِينٍ أَهْلِ الْكِتَابِ ﴾ يعني اليهود والنصارى ﴿ أَوْ أَنْتَقَلَ الْمَجُوسِي إِلَى غَيْرِ دِينِ أَهْلِ الْكِتَابِ : لَمْ يُقَرَّ ﴾ إذا انتقل الكتاني إلى غير دين أهل الكتاب : لم يقر عليه . هذا المذهب . قال المصنف ، والشارح : لا نعلم فيه خلافا .

قلت : ونص عليه . وجزم به ابن منجا في شرحه ، وصاحب الوجيز . وقدمه في الرعايتين ، والحاويين .

وعنه يقر على دين يقر أهله عليه ، كما إذا تمجس . وهو قول في الرعاية وغيرها . فعلى المذهب : لا يقبل منه إلا الإسلام ، أو السيف . نص عليه أحمد . واختاره الخلال وصاحبه . وجزم به ابن منجا في شرحه ، والمصنف هنا . وقدمه في الرعايتين ، والحاويين .

وعنه لا يقبل منه إلا الإسلام ، أو الدين الذي كان عليه .

وعنه : يقبل منه أحد ثلاثة أشياء : الإسلام ، أو الدين الذي كان عليه ، أو دين أهل الكتاب . وأطلقهن في المعنى ، والمحرم ، والشرح ، والفروع .

وأما إذا انتقل المجوسى إلى غير دين أهل الكتاب : لم يقر عليه ، ولم يقبل منه إلا الإسلام . فإن أبى قتل . وهو المذهب ، وإحدى الروايات . جزم به ابن منجا فى شرحه ، والرعايتين ، والحاويين . واختاره الخلال وصاحبه .

وعنه يقبل منه الإسلام ، أو دين أهل الكتاب .

وعنه أو دينه الأول . وأطلقهن فى الفروع .

قوله ﴿ وَإِنْ ائْتَقَلَ غَيْرَ الْكِتَابِيِّ إِلَى دِينِ أَهْلِ الْكِتَابِ : أُقِرَّ ﴾

إذا انتقل غير الكتابى إلى دين أهل الكتاب . فلا يخلو : إما أن يكون

مجوسياً ، أو غير مجوسى . فإن كان غير مجوسى ، فالصحيح من المذهب : أنه يقر .

قال ابن منجا فى [ شرحه ] هذا المذهب . وجزم به فى الوجيز ، وغيره . وقدمه

فى الرعايتين ، والحاويين .

قال فى الفروع : وإن انتقل غير كتابى ومجوسى إلى دينهما قبل البعث . فله

حكمها ، وكذا بعدها .

وعنه إن لم يسلم قتل . وعنه وإن تمجس . انتهى .

﴿ وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَقْبَلَ مِنْهُ إِلَّا الْإِسْلَامُ ﴾

فإن لم يسلم قتل . وهو رواية عن أحمد . ذكرها الأصحاب .

وإن كان مجوسياً ، فانتقل إلى دين أهل الكتاب ، فالصحيح من المذهب :

أنه يقر ، نص عليه .

قال ابن منجا : هذا المذهب . وجزم به فى الوجيز وغيره . وقدمه فى

الرعايتين ، والحاويين .

ويحتمل أن لا يقبل منه إلا الإسلام . وهو رواية عن أحمد رحمه الله .

وعنه رواية ثالثة : لا يقبل منه إلا الإسلام ، أو دينه الذى كان عليه . وهو

قول فى الرعايتين ، والحاويين . وأطلقهما فى المعنى ، والشرح ، والمحزر ، والفروع .

قوله ﴿ فَإِنْ تَمَجَّسَ الْوَثْنِيُّ فِيهِ يُقْرَءُ ؟ عَلَى رَوَاتَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في المغنى ، والشرح ، وشرح ابن منجا .

إمراهما : يقر عليه . وهو المذهب . صححه في التصحيح .

قال الشارح : وهو أولى ، وقدمه في الرعايتين ، والحاويين ، والفروع وتقدم لفظه

والثانية : لا يقر . ولا يقبل منه إلا الإسلام أو السيف .

تغيبه : ذكر الأصحاب : أنه لو تهود ، أو تنصر ، أو تمجس كافر قبل البعثة

وقبل التبديل : أقر بلا نزاع ، وأخذت منه الجزية بلا نزاع .

وإن كان قبل البعثة وبعد التبديل : فهل هو كما قيل التبديل ، أو كما بعد

البعثة ؟ فيه خلاف سبق في باب الجزية .

وإن كان بعد البعثة أو قبلها ، وبعد التبديل - على القول بأنه كما بعد البعثة -

فهذا محل هذه الأحكام المذكورة هنا . والخلاف إنما هو في هذا الأخير . فليعلم

ذلك . صرح به الأصحاب . منهم صاحب المحرر ، والرعايتين ، والحاويين وغيرهم .

وقد تقدم في أول باب عقد الذمة التنبيه على بعض ذلك في كلام المصنف

رحمه الله وغيره .

فائده : قوله ﴿ وَإِذَا امْتَنَعَ الذَّمُّ مِنْ بَدْلِ الْجِزْيَةِ ، أَوْ التَّزَامِ أَحْكَامِ

الْمَلَّةِ : انْتَقَضَ عَهْدُهُ ﴾ .

بلا نزاع . لكن قال المصنف - وتبعه الشارح - : ينتقض عهده بشرط أن

يحكم به حاكم .

قال الزركشي : ولم أر هذا الشرط لغيره . انتهى .

وكذا لو أبى من الصغار انتقض عهده . قاله الشيخ تقي الدين .

وكذا لو لحق بدار الحرب مقبلا بها ، على الصحيح من المذهب .

قال في الفروع : هذا الأشهر . وجزم به في الحاويين ، والرعايتين ، والمغنى ،  
والشرح ، وغيرهم .

وقيل : لا ينتقض عهده بذلك .

وكذا لو قاتل المسلمين انتقض عهده بلا خلاف .

قوله ﴿ وَإِنْ تَعَدَّى عَلَى مُسْلِمٍ بِقَتْلٍ ، أَوْ قَذْفٍ ، أَوْ زِنًا ، أَوْ قَطْعِ  
طَرِيقٍ ، أَوْ تَجَسُّسٍ ، أَوْ إِيْوَاءِ جَاسُوسٍ ، أَوْ ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى ، أَوْ  
كِتَابِهِ ، أَوْ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِسُوءٍ : فَعَلَى رِوَايَتَيْنِ ﴾ .

وكذلك لو قتل مسلماً عن دينه ، أو أصاب مسلمة باسم نكاح ونحوها .  
وأطلقهما في الهداية [ والمذهب ] والمستوعب ، واخلاصة ، والكافي ، والهادي ،  
والمغنى ، والبلغة ، والشرح ، وغيرهم . ولم يذكر القذف في الكافي ، والهادي ،  
والبلغة . بل عدّاً ذلك ثمانية . ولم يذكره

إصراًهما : ينتقض عهده بذلك في غير القذف . وهو المذهب . سواء شرط

عليهم أولاً . اختاره القاضي ، والشريف أبو حفص . وصححه في النظم .

قال الزركشي : ينتقض على المنصوص ، والمختار للأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمي ، وغيرهم .

وقدمه في مسبوك الذهب ، والمحزر ، والفروع ، والرعايتين ، والحاويين ،

وتجريد العناية ، وإدراك الغاية ، وغيرهم .

قال ابن منجا في شرحه : هذا المذهب .

وقيد أبو الخطاب القتل بالعمد . وهو حسن . وهو ظاهر كلام المصنف هنا .

وظاهر كلام جماعة : الإطلاق .

والصواب الأول . والظاهر : أنه مراد من أطلق .

والرواية الثانية : لا ينتقض عهده بذلك ، ما لم يشترط عليهم . لكن يقام

عليه الحد فيما يوجبه . ويقتض منه فيما يوجب القصاص . ويعزر فيما سوى ذلك بما ينكف به أمثاله عن فعله .

وذكر في الوسيلة : إن لم تنقضه في غير ذكر الله ، أو كتابه ، أو رسوله صلى الله عليه وسلم بسوء . وشرط [ عليه ] فوجهان .

وقال في الرعاية ، قلت : ويحتمل النقض بمخالفة الشرط .

وأما القذف : فالمذهب أنه لا ينقض عهده به . نص عليه في رواية . وقدمه في الحرر ، والفروع . وصححه في النظم .

وعنه ينقض . ذكرها المصنف هنا ، وجماعة من الأصحاب .

قال ابن منجيا : هذا المذهب . وهو أولى . وجزم به في الوجيز ، وتجريد

العناية . وقدمه في الرعايتين ، والحاويين .

وذكر هذه الرواية في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ،

والخلاصة ، والرعايتين ، والحاويين ، وغيرهم . قال الزركشي : وحكى أبو محمد

رواية في المقنع بالنقض . ولعله أراد مخرجه .

تنبيه : حكى الروايتين في القذف وغيره : المصنف رحمه الله ، وجماعة كثيرة

من الأصحاب .

وقال في الحرر : وإن قذف مسلماً لم ينقض . نص عليه .

وقيل : بلى . وإن فتنه عن دينه - وعدد ما تقدم - انتقض . نص عليه .

وقيل : فيه روايتان ، بناء على نصه في القذف . والأصح : التفرقة . انتهى .

وقال في تجريد العناية : إذا زنى بمسلمة - وعدد ما تقدم - انتقض عهده نصاً

وخرج لا من قذف مسلم نصاً . وقدم هذه الطريقة في الفروع .

فأمره : حكم ما إذ سحره فأذاه في تصرفه : حكم القذف . نص عليهما .

قوله ﴿ وَإِنْ أَظْهَرَ مُنْكَرًا ، أَوْ رَفَعَ صَوْتَهُ بِكِتَابِهِ وَنَحْوِهِ : لَمْ

يَنْتَقِضْ عَهْدُهُ ﴾ .

هذا الصحيح من المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب .  
قال الشارح : قال غير الخرقى من أصحابنا : لا ينتقض عهده .  
قال الزركشى : هذا اختيار الأكثر . وصححه في النظم وغيره . وقدمه في  
المحرر وغيره . واختاره القاضى وغيره .

وظاهر كلام الخرقى : أنه ينتقض إن كان مشروطاً عليهم . وقدمه في  
الرعائتين ، والحاويين ، وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ،  
والمستوعب ، والخلاصة ، والفروع .

قائمة : وكذا حكم كل ما شرط عليهم مخالفوه .

تبيين : محل الخلاف بين الخرقى والجماعة : إذا اشترط عليهم .

قال الزركشى : لا خلاف - فيما أعلم - أنه إذا لم يشترط عليهم لا ينتقض  
به عهدهم . وإن اشترط عليهم فقولان : اختيار الخرقى ، واختيار الأكثر .

وقال فى الفروع : وإن أتى بما منع منه فى الفصل الأول : فهل يلزم تركه  
بعقد الذمة ؟ فيه وجهان . وإن لزم ، أو شرط تركه : ففي نقضه وجهان .

وذكر ابن عقيل روايتين . وذكر فى مناظراته فى رجم يهوديين زنيا ،  
يحتمل نقض العهد . وينتقض بإظهار ما أخذ عليهم ستره مما هو دين لهم . فكيف  
يأظهار ما ليس بدين ؟ انتهى .

وذكر جماعة الخلاف مع الشرط فقط .

قال ابن شهاب وغيره : يلزم أهل الذمة ما ذكر فى شروط عمر . وذكره  
ابن رزين .

لكن قال ابن شهاب : من أقام من الروم فى مدائن الشام : لزمهم هذه  
الشروط . شرطت عليهم أو لا .

قال : وما عدا الشام . فقال الخرقى : إن شرط عليهم فى عقد الذمة :

انتقض العهد بمخالفته ، وإلا فلا . لأنه قال : ومن نقض العهد بمخالفة شيء مما صولحوا عليه : حل ماله ودمه .

وقال الشيخ تقي الدين - في نصراني لعن مسلماً - : تجب عقوبته بما يردعه وأمثاله عن ذلك . وفي مذهب أحمد وغيره [ قول ] يقتل . لكن المعروف في المذاهب الأربعة : القول الأول . انتهى كلام صاحب الفروع .

قوله ﴿ وَلَا يَنْتَقِضُ عَهْدُ نِسَائِهِ وَأَوْلَادِهِ بِنَقْضِ عَهْدِهِ ﴾

هذا المذهب . وسواء لحقوا بدار الحرب أو لا . نقله عبد الله . وجزم به في المغنى ، والمحزر ، والرعايتين ، والحاويين ، والنظم ، والوجيز ، وغيرهم . وقدمه في الفروع . وقال : جزم به جماعة .

وقال في العدة : ولا ينتقض عهد نساءه وأولاده ، إلا أن يذهب بهم إلى دار الحرب .

قلت : وهو الصواب .

وذكر القاضى فى الأحكام السلطانية : أنه ينتقض فى أولاده ، كولد حادث بعد نقضه بدار الحرب . نقله عبد الله .

ولم يقيد فى الفصول ، والمحزر : الولد الحادث بدار الحرب .

تنبيه : ظاهر كلام المصنف وغيره : أنه لا ينتقض عهدهم . ولو علموا بنقض عهد أبيهم ، أو زوجهم ، ولم ينكروه . وهو أحد الوجوهين .

وقيل : ينتقض إذا علموا ولم ينكروا . وقدمه فى الرعاية الكبرى . وجزم به فى الصغرى ، كالمهدنة .

قلت : والظاهر أن محلها فى المميز . وأطلقهما فى الفروع .

فأمره : لو جاءنا بأمان . فحصل له ذرية عندنا ، ثم نقض العهد : فهو كذمى . ذكره فى المنتخب ، واقتصر عليه فى الفروع .

وتقدم نقض عهده في ذريته في المهادنة .  
وكذا من لم ينكر عليهم ، أو لم يغير لهم ، أو لم يخبر به الإمام ونحوه ، في  
باب الهدنة .

قوله ﴿ وَإِذَا انْتَقَضَ عَهْدُهُ : خَيْرَ الْإِمَامِ فِيهِ ، كَالْأَسِيرِ الْحَرْبِيِّ ﴾

فيخير فيه ، كما تقدم في أثناء كتاب الجهاد .

هذا المذهب . قال في الفروع : وهو الأشهر . واختاره القاضي . وقدمه في

الشرح . وجزم به ابن منجا في شرحه .

وقيل : يتعين قتله . وهو ظاهر كلام الخرقى . قال في المحرر ، والنظم : هذا

المنصوص .

قلت : هو المذهب . وقدمه في النظم ، والرعايتين ، والحاويين . وأطلقهما

في الفروع ، والمحرر .

وقيل : من نقض العهد بغير القتال ألحق بأمنه .

وقيل : يتعين قتل من سب النبي صلى الله عليه وسلم .

قلت : وهذا هو الصواب . وجزم به في الإرشاد ، وابن البنا في الخصال ،

وصاحب المستوعب ، والمحرر ، والنظم ، وغيرهم . واختاره القاضي في الخلاف .

وذكر الشيخ تقي الدين : أن هذا هو الصحيح من المذهب .

قال الزركشى : يتعين قتله على المذهب ، وإن أسلم .

قال الشارح : وقال بعض أصحابنا ، فيمن سب النبي صلى الله عليه وسلم : يقتل

بكل حال . وذكر أن أحمد نص عليه .

فأمرنا

إصداهما : محل هذا الخلاف : فيمن انتقض عهده ، ولم يلحق بدار الحرب . فأما

إن لحق بدار الحرب : فإنه يكون كالأسير الحربى قولاً واحداً . جزم به في الفروع

والحرر، والنظم، والرعايتين، والحاوى الكبير، وغيرهم. وفي ماله الخلف  
الآنى. قاله الزركشى وغيره.

وتقدم إذا رُقَّ بعد لحوقه بدار الحرب وله مال في بلد الإسلام ما حكمه؟ في  
باب الأمان.

الثانية: لو أسلم من انتقض عهده: حرم قتله. ذكره جماعة. منهم صاحب  
الرعاية. وقدمه في الفروع. وقال: والمراد غير الساب لرسول الله صلى الله عليه  
وسلم فإنه يقتل ولو أسلم. على ما تقدم.

وقال في المستوعب، عن حرم قتله: وكذا يحرم رقه.

وكذا قال في الرعاية: وإن رُق ثم أسلم بقي رقه.

وذكر الشيخ تقي الدين: أن أحمد قال، فيمن زنى بمسلمة: يقتل. قيل له:

فإن أسلم؟ قال: يقتل وإن أسلم. هذا قد وجب عليه.

وقال الشيخ تقي الدين أيضاً: فيمن قهر قوماً من المسلمين ونقلهم إلى دار الحرب -

ظاهر المذهب: أنه يقتل، ولو بعد إسلامه. وأنه أشبه بالكتاب والسنة، كالحارب.

### قوله ﴿ وَمَالُهُ فِي فِي ظَاهِرِ كَلَامِ الْحَرْقِيِّ ﴾

وهو ظاهر كلام الإمام أحمد. فينتقض عهده في ماله، كما ينتقض عهده في

نفسه. وهو المذهب. صححه في الحرر. وقدمه في الفروع. ذكره في أثناء باب

الأمان. وقدمه في النظم في باب نقض العهد. وقدمه في الحرر، والرعايتين،

والحاوى الكبير، والخلاصة، ونهاية ابن رزين ونظمها.

وقال أبو بكر: يكون لورثته، فلا ينتقض عهده في ماله. فإن لم يكن له

ورثة، فهو فيء. وهو رواية عن أحمد.

قال في الرعاية: وعنه إرث. فإذا تاب قبل قتله دفع إليه. وإن مات فلورثته.

وأطلقهما في المغنى، والشرح، والحاوى الصغير، والمذهب، وشرح ابن منبج.

وقال : وقيل الخلاف المذكور مبني على انتقاض العهد في المال بنقضه في صاحبه . فإن قيل ينتقض : كان فيثاً . وإن قيل لا ينتقض : انتقل إلى الورثة . انتهى .

قلت : هذه طريقة صاحب الرعايتين ، والحاويين ، وجماعة .

## كتاب البيع

قوله ﴿ وَهُوَ مُبَادَلَةٌ الْمَالِ بِالْمَالِ لِغَرَضِ التَّمَلُّكِ ﴾

اعلم أن للبيع معنيان : معنى في اللغة . ومعنى في الاصطلاح .

فمعناه في اللغة : دفع عوض وأخذ معوض عنه .

وقال ابن منجا في شرحه : أراد المصنف هنا بجمده : بيان معنى البيع في اللغة .

وقال في المستوعب : البيع في اللغة عبارة عن الإيجاب والقبول ، إذا تناول

عينين ، أو عيناً بشئ .

وأما معناه في الاصطلاح : فقال القاضي ، وابن الزاغوني ، وغيرهما : هو

عبارة عن الإيجاب والقبول ، إذا تضمن عينين للتملك .

وقال في المستوعب : هو عبارة عن الإيجاب والقبول إذا تضمن مالين

للتملك . فأبدل « العينين » بمالين ، ليحترز عما ليس بمال .

ولا يطرد الحدان . أي كل واحد منهما غير مانع ، لدخول الربا . ويدخل

القرض على الثاني . ولا ينعكسان . أي كل واحد منهما غير جامع ، لخروج المعاطاة ،

وخروج المنافع ، وممر الدار ، وشحو ذلك .

قال المصنف : ويدخل فيه عقود سوى البيع .

وقال في الرعاية الكبرى : هو بيع عين ومنفعة ، وما يتعلق بذلك .

وقال الزركشي : حد المصنف هنا حد شرعي ، لا لغوي . انتهى .

قلت : وهو مراده . لأنه بصدد ذلك ، لا بصدد حده في اللغة .